

ثمة المصنعة للجان فبإتة المصنعة الثمان اذ على سبل الاستظهار في حجة وان الحلال الو  
كانت ولادة على ما ظن لو يكن بين الاثنين ثنائيا فلهذا الوجه احسن ما تكفوا  
الجواب لاجله لان الاول لا يكون الا في لظا وعنفلة قلنا وليس هذا بيزول  
بكل اوجهها المشبهة في تأويلها احدنا انهم اتما شبهها بالعبان في احد الجانبين  
لعظم خلفها وكبر حجمها وهو ينظرها وسببها في الالة الاخرى بالجان كسيرة من  
ونشاطها واختلافها فحجمها مع انها في جسم العبان وكبر حجمه نشاط الحيات  
وسيرة حركتها وهذا امر في باب الخراز والبلغ في العادة ولا نسا فصره من الاثنين  
وليس يجب اذ شبهها بالعبان ان يكون لها جميع صفات العبان ولا اذا  
شبهها بالجان ان يكون لها جميع صفات صفات قد قال الله تعالى ونطاق علمه باينة  
من صفة وآكواب كانت قواريرا قواريرا ولم يرد نعم ان المصنعة قوارير على الحقيقة  
فانما وصفها بذلك لانهما صفاها العوارير وسفوفها وتبها مع انها من  
فصة وقد تشبهت العرب الشيء بغيره في بعض الوجوه فيشبهون المرأة بالظبية  
وبالبرية ونحن نعلم ان في الفساق والبقرة من الصفات ما لا تستحق ان تكون في النساء  
وانما وقع التشبيه في صفة دون صفة ومن وجه دون اخر والجواب الثاني  
ان تعاليم يرد ذلك للجان في الالة الاخرى لجهة وانما اراد احوالهم فكانت نعم الخيرات  
العضاضات ثعبانا في الخلقة وعظم الجسم وكان مع ذلك خالطون وهو المنظر  
والفراغ من شاعرها ونسبها قال تعالى لها ما تبتكرن كما كان وليها مدبرا لم  
يعقب وتعلم في الالة ما قبل اخر استعجابه ان لم يرد على الوجهين لم ينقص منهما  
والوجه في شكلها لا ما يتناه في الاستظهار في الحجج وارت التناقض الذي هو في اهل  
على كل حال وهو ان العظام انما تلت حتى صارت اول المصنعة للجان وعلى صورة  
ثم صارت بصفة العبان على قدر حجمها ولم يصر كذلك ضرورة واجاه فتشقق الاثنيان  
على هذا التاويل ولا يختلف حكمها ويكون الالة التي تتشقق ذكر العبان اخبارهم  
غاير حال العظام وتكون الالة اثنية تتشقق كالحال التي ولي موسى في ماها اراي  
حال انقلاب العظام المخلقة للجان وان كانت بعد تلك الحال انتهت الى صور العظام  
فان قبلها هو الموضع كمن يعص ما ذكرتموه مع قوله تعالى فاذ اعجبنا من حيث هو هذا يتبعي  
انما صارت ثعبانا بعد الالة لا فضل قال لست نبيدا الالة ما ظن وانما افاية  
قوله فاذا هي الاضار من جانب الحال التي صارت فيها تلك الصفة وان لم يتسلك  
الزمان في صيرها كذلك فبغيري هذا يجري قوله نعم اولم يرا الانسان انما خلقناه

فمن يفسر

الاول

نظرة

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

نظرة فاذا اخصص من بين مع تباعدا بين كونه نظفة وبين كونه خصيا مشبها  
وقوله ركب فلان من منزله فاذا هو في صفة وسقط من احوالها نظفا فاذا  
هو في الارض ونحن نعلم ان يخر من منزله ويلوغة صفة زمانا وان لم  
يصغر اليها الا على بلحج وكذلك الهابط من المظاظ وانما فايدة الكلام للاضار عن  
تغريب الزمان وان لم يطل ولم يمتد تاويل الالة الاخرى قال الله تعالى واذا  
اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم لست بربكم قالوا بلى  
شهدنا ان تقولوا يوم القيمة انا كنا عن هذا غافلين وتقولوا اما اشرك اباؤنا من  
قبل وكنا ذرية من بعدهم فتهلكنا مما فعلوا المبطلون وقد ين بعض من لا يعتبر له  
ولا يخطئه عنده ان تاويل هذه الالة ان الله تعال استخرج من ظهورهم ذرية  
وهم في خلق الله فخرجهم بغير ذرية واشهدهم على انفسهم وهذا التاويل مع ان  
العقل يبطله ويجعله مما يشهد بظاهر القرآن بخلافه لان اقدم حال واذا خلق  
ربك من بني آدم ولم يبق له من ادم وقال من ظهورهم ولم يبق من ظهورهم وقال ذريةهم  
يقول ذريته ثم اخبر تعالى بان تعال ذلك لانه يقولوا انهم كانوا عن ذلك غافلين او  
بغيره وايشرك اباؤهم واتهم نشوا على ذريتهم وسنتهم وهذا يقتضي ان الاله لم يتاويل  
وللادم لظله وانما تاويلك من كان لها ما مشركون وهذا يدل على اختصاصها  
ببعض ذرية ادم فلهذا شهادة الظاهر بطلان تاويله واما شهادة العقل فمن  
حيث لا تخلوا هذه الالة التي استخرجت من ظهور ادم على السلم فخطبت وغوت من  
ان تكون كاملة العقول مستوفية لشروط التكليف ولا تكون كذلك فان كانت  
بالصفة الاولى وجب ان يذره صفة بعد خلقهم وانما لم يذره صفة لانهما كانوا  
عليه في تلك الحال وما قرره عليه واستشهد عليه لان العاقل لا ينسب اجري  
هذا الجري وان بعد العهد وطال الزمان ولهذا لا يجوز ان يتصرف احدينا في بلد من  
البلدان وهو عاقل كامل فينسى مع بعد العهد جميع نصرة المتقدم وسائر احواله  
وليس ايضا الحال الموت من الجانبين تاويله لانه لو كان تخلل الموت بزيلا الذكر لكانت  
تخلل النعم والسكر واليقون ولا يابن احوال العقلاء بزيلا فيهم لما في النعم والسكر  
لان سوا عدوتها ما يبقى لعدم يجري تخلل الموت في هذا الباب وليس يلزم ان  
يشعروا اذا جاز في الكامل العقل ان ينسى ما كان عليه في حال الطغولية جاز ما  
ذكرناه وذلك اننا اوجبنا ذكر العقل لما ادعوا اذ اكلت عقولهم من غير

بغير